

فإنه بان تفرق سلسلة من الوجودات في حيزها ما تصفه فمعرفة أن المراد من ذلك أن السلسلة الأولى هي أول القطعة
منها من الطول فالسلسلة الثانية تطبق واحدة على الأولى فكل واحد من أواخرها هو أول السلسلة الأولى
والأخرى هي أول السلسلة الثانية وتطبق واحدة على الأولى فكل واحد من أواخرها هو أول السلسلة الأولى
في مائة وأخرى قصة كما أن في المذكر له حتماً أن تكون السلسلة التي فرقت من الطول فإذن السلسلة الأولى
أكثر بأكثر من السلسلة الثانية فإذن السلسلة الأولى هي السلسلة الأولى والسلسلة الثانية هي السلسلة الثانية
ومعلوم أنها السلسلة الأولى والسلسلة الثانية هي السلسلة الثانية والسلسلة الثالثة هي السلسلة الثالثة

بعلاوة أيضا بأحد الأجزاء يتصل بالمتسلسل الأتية وهو ان مجموع ما فيه
الوجودات ضرورية وحدوث كل جزء فلا بد للمجموع من موثر فاما
نفسه وهو هذان اثنان وبعضه فإلّا لا يكون عدله لنفسه وغيره فمعلوم
انه خارج فذلك هو الموتر في كل جزء وانقل الفرض فليما مل ثم في
التفسير بل كل السلسلة متناقضة من حيث ان المجموع يوجد بالنتائج
والفرض عدمه وهذا تناقض لا يطبق كما في شرح السيد علي الموفى يرجع
لجزء الباطن بمكة القضي عند زيادة غير المتناهي او وراية كما في عليه
السعدان السلسلة المتناقضة لم تجتمع في الوجود واجيب
بانه فمفهوم علي وجوب اجتماع العلة والمعلول نعم برز في شرح هو
مفاهيم السعدان وجود الهيئة المحتملة اعتباري لزيادة له في الخارج
على وجودات الاحاد فيمكن موثر في كل واحد والزم اصل الدليل
في الهيئة المركبة من القديم والحادث فانا نقول انها حادثة فلا بد لها
من موثر فاما نفسها الواسعة وجوابه ان هذه فيها بعض اداتي
الوجود بسندنا لثابت في الخلاص لسلسلة المركبات فكما مستوية في
الحدوث الذاتي قال الاضطر الى ان قولنا الهيئة المركبة من القديم
والحادث حادثة فيحكم عليها بالحدوث من حيث اجزائها
فقط بخلاف ما قالوه فمدر بر وانما خير بانه لو كان للمجموع وجود
زائد على وجود كل واحد لخصم علينا انما اعتبر من في المركبة من القديم
والحادث قالوا المجموع حادثة مستند لفرد من سلسلة اخرى
لانهاية لها والمجموع الثابت مستند لفرد من ثالثة لانهاية لها وهكذا
قلنا يورد الكلام في مجموع السلاسل فليست الثانية من ادلة بطلان
التسلسل القطع والتطبيق وهو عدها واشهرها بان تفرض
سلسلة من الازمان لانهاية لذي الازل وتقطع اخرى من الازمان
كما يورد مثلها الاول له وتطبيق اول هذه على اول الاخرى وترسلها هكذا
الي الاكاف فاما ان يتسارعا فيلزم مسارات التزايد المتناهي او

يتفاوتنا

يتفاوتنا فليس الا بتقدير من الطوفان الى الاكاف والتفاوت بالمتناهي
يستلزم تناهيهما وتياله المساواة المتخيلة ان اريد بها التماثل في التدرج
فهو فرع الاختصاص وان اريد عدم تناهي كل فاستحانها هي الدعوى
وجوابه منع توقف التماثل على الاختصاص بل هو كونها حيث لا يتخوى
احدها على ما ليس في الاخر وظاهره كذبي في الفرض المذكور فاحدها
لا يحل محتوي على ازيد في الفرض ونوع في فرع الاخر قبله وهو يتاخر بقدر
ما زاده الفرض من تناهيه فتناهيها وليس له مخلص عن ان يتخوى
على ازيد ولا يتخوى والاطراف تقع التعيينان وليس لهم ان يقولوا ان
التناهي انما يلزم في الطرفين الذي فيه التفاوت وهو جسم متناهي
الازل ما علمت من تفرد العلم في مجموع الجملتين من حيث كل مجموع
مع الاخر في نسبة النظر الى اخص منه والقوم اضمه وساوس
تختيلية اذا جاءها المقياس الصحيح لم يجد لها شيئا قالوا التناهي لا يتسلط
المتناهي والسند تضعيف الواحد مرات غير متناهية مع تضعيف
الاشياء كذلك قلنا فمفهوم تفاوت بقدر متناهي كما سبق على ان
هذا لا يلزم في الاعداد لانه قاصر على الموجودات وقولهم الاعداد
لا نهاية لها تحصيل كونها تعق عند حد والكل ما وجد بالفعل
متناه كما لا يلزم في تفرقات الصفات لانها اعتبارية لا يتبع
لها في الخارج والالتسلسل كما صرح به السعدي غير موضع من شرح
هذا اما محض الذهن فوافقتنا اولاً فيحتاج لثبوت وهكذا
كما لا يبري في مقدمه واثبات المولي فان كل ما وجد منها متناهي وانما احد
تناهيهما بمعنى عدم وفوقها عند حد نظير ما سبق في الاعداد وكذا
معلومية الوجودية واما المدعية فيقول عن مورد الدليل من
الموجودات فاندفع قول الخيال ان الاعداد لانهاية لها حقيقة باعتبار
علم الله تعالى بحجج فيها البديهة فان نعم في عبد الحكيم وغير خلق هل

الطرف
ان السلسلة المتناقضة لم تجتمع في الوجود واجيب
بانه فمفهوم علي وجوب اجتماع العلة والمعلول نعم برز في شرح هو
مفاهيم السعدان وجود الهيئة المحتملة اعتباري لزيادة له في الخارج
على وجودات الاحاد فيمكن موثر في كل واحد والزم اصل الدليل
في الهيئة المركبة من القديم والحادث فانا نقول انها حادثة فلا بد لها
من موثر فاما نفسها الواسعة وجوابه ان هذه فيها بعض اداتي
الوجود بسندنا لثابت في الخلاص لسلسلة المركبات فكما مستوية في
الحدوث الذاتي قال الاضطر الى ان قولنا الهيئة المركبة من القديم
والحادث حادثة فيحكم عليها بالحدوث من حيث اجزائها
فقط بخلاف ما قالوه فمدر بر وانما خير بانه لو كان للمجموع وجود
زائد على وجود كل واحد لخصم علينا انما اعتبر من في المركبة من القديم
والحادث قالوا المجموع حادثة مستند لفرد من سلسلة اخرى
لانهاية لها والمجموع الثابت مستند لفرد من ثالثة لانهاية لها وهكذا
قلنا يورد الكلام في مجموع السلاسل فليست الثانية من ادلة بطلان
التسلسل القطع والتطبيق وهو عدها واشهرها بان تفرض
سلسلة من الازمان لانهاية لذي الازل وتقطع اخرى من الازمان
كما يورد مثلها الاول له وتطبيق اول هذه على اول الاخرى وترسلها هكذا
الي الاكاف فاما ان يتسارعا فيلزم مسارات التزايد المتناهي او

ان السلسلة المتناقضة لم تجتمع في الوجود واجيب
بانه فمفهوم علي وجوب اجتماع العلة والمعلول نعم برز في شرح هو
مفاهيم السعدان وجود الهيئة المحتملة اعتباري لزيادة له في الخارج
على وجودات الاحاد فيمكن موثر في كل واحد والزم اصل الدليل
في الهيئة المركبة من القديم والحادث فانا نقول انها حادثة فلا بد لها
من موثر فاما نفسها الواسعة وجوابه ان هذه فيها بعض اداتي
الوجود بسندنا لثابت في الخلاص لسلسلة المركبات فكما مستوية في
الحدوث الذاتي قال الاضطر الى ان قولنا الهيئة المركبة من القديم
والحادث حادثة فيحكم عليها بالحدوث من حيث اجزائها
فقط بخلاف ما قالوه فمدر بر وانما خير بانه لو كان للمجموع وجود
زائد على وجود كل واحد لخصم علينا انما اعتبر من في المركبة من القديم
والحادث قالوا المجموع حادثة مستند لفرد من سلسلة اخرى
لانهاية لها والمجموع الثابت مستند لفرد من ثالثة لانهاية لها وهكذا
قلنا يورد الكلام في مجموع السلاسل فليست الثانية من ادلة بطلان
التسلسل القطع والتطبيق وهو عدها واشهرها بان تفرض
سلسلة من الازمان لانهاية لذي الازل وتقطع اخرى من الازمان
كما يورد مثلها الاول له وتطبيق اول هذه على اول الاخرى وترسلها هكذا
الي الاكاف فاما ان يتسارعا فيلزم مسارات التزايد المتناهي او